جامعة بنها – كلية الزراعة قسم : الاقتصاد الزراعي الفرقة : تخلفات ثالثة اقتصاد

نموذج إجابة تأشيري الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ م

المادة: سياسة زراعية درجة الامتحان : ٦٠ درجة

السؤال الأول :(٢٠درجة)

(أ) علل ما يأتي : (١٠ درجات)

١- يجب تدخل الدولة في تنظيم السوق الزراعية .

٢- التركيب التنافسي لصناعة الزراعة .

٣- التخصص النطاقي أكثر انتشارا في الزراعة من التخصص العمالي .

٤- السياسة الزراعية لها طابع خاص .

الاجابة

(ب) أشرح أهم المكونات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي في مصر . وما هي آليات برنامج الإصلاح الزراعي (١٠ درجات)

الاجابة

أهم المكونات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي في مصر:

١- الغاء نظم التوريد الاجباري والتسعير الحكومي والتحديد المساحي بالنسبة لجميع المحاصيل ما عدا قصب السكر .

٢- الغاء الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعي .

٣- الغاء القيود الحكومية علي القطاع الخاص في مجال تصدير واستيراد الحاصلات الزراعية .

٤- الغاء القيود الحكومية علي القطاع الخاص في مجال استيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعي.

٥- التحويل التدريجي لبنك التنمية والائتمان الزراعي من مستورد وموزع لمستلزمات الانتاج الزراعي الي بنك تجاري لتمويل مشروعات التنمية الزراعية .

٦- تقليص دور الدولة للأراضي الزراعية الجديدة وتشجيع القطاع الخاص والشباب علي تنلك واستصلاح الأراضي .

٧- قصر دور وزارة الزراعة علي البحث والارشاد والمعونة الفنية والسياسات الاقتصادية الزراعية والاحصاء دون التدخل في مزاولة الانتاج والتوزيع .

٨- تعديل سعر الفائدة علي القروض الزراعية .

٩- تحرير التجارة ورفع القيود الكمية علي الواردات والصادرات .

١٠- انشاء شبكات معلومات تشمل مراكز التسويق المحلية والعالمية لخدمة الاهداف التصديرية للمنتجات الزراعية .

آليات برنامج الإصلاح الزراعي :

١- وضع حد أدني لأسعار المحاصيل اختياريا لتلافي تقلبات الأسعار العالمية .

٢- إنشاء صناديق للموازنة يساهم فيها المنتجين .

٣- التوسع في برامج التأمين علي المحاصيل .

٤- منع الاحتكار .

٥- وجود نظام للرقابة علي الجودة .

٦- توفير نظام متكامل للمعلومات السوقية .

السؤال الثانى :(٢٠درجة)

قارن بين كلا مما يأتي : (كل نقطة ٥درجات)

١- أهداف السياسة الاقتصادية - أهداف السياسة الزراعية .

مفهوم السياسة الاقتصادية .

هي البرامج الإنشائية والإصلاحية التي يحقق المجتمع من خلال تنفيذها أهداف معينة تبغي معظمة الرفاهية الاقتصادية .

أهداف السياسة الاقتصادية : يتم شرح ما يلي

- **تحقيق المنوال التوزيعي الأمثل للدخل .**
- **معظمة صافي الناتج القومي .**

- أهداف السياسة الزراعية :

يقوم الطالب بذكرها فقط كما بامحاضرات النظرية .

٢- السياسات الزراعية في المدي القصير - السياسات الزراعية في المدي الطويل.

السياسات الزراعية فى المدي القصير:

١) يجب الا تقل المساحة المنزرعة بالقمح سنوياً عن ٣ مليون فدان ، ولاتزيد عن ٣.١مليون فدان وذلك من خلال دورة زراعية ثلاثية او ثنائية فى الوقت الحاضر في المناطق الزراعية الحالية في الوادي والدلتا.

٢) استصلاح المزيد من الاراضى الجديدة والتى يمكن من خلالها زيادة المساحة المنزرعة بالقمح مع إقرار ضرورة أن يتم زراعة المحاصيل الحقلية في مناطق الاستصلاح بمقدار نصف المساحة المستصلحة سنوياً.

٣) زيادة القدرة التخزينية واستكمال إنشاء الـ ٥٠صومعة المخطط إنشاءها (بطاقة تخزينية ١.٥ مليون طن) ولم تنفذ منها الا ثلاث صوامع فقط حتى الان .

٤) شراء المحاصيل الهامة مثل (القمح – الذرة – الأرز) من المزارعين بالاسعار العالمية وتعويض المزارعين فى حالة تدنى هذه الاسعار عالمياً واعطاء سعر الضمان الذى يحقق له عائداً مجزياً .

٥) خلط دقيق الذرة مع دقيق القمح بنسبة ١٥-٢٠% من دقيق الذرة والباقى دقيق قمح فى المطاحن وتسلم الى أصحاب المخابز مخلوطة وجاهزة للتصنيع حتى لايتم التلاعب وتسرب دقيق القمح المدعم للاستخدام فى إغراض أخرى ، وبالتالى يمكن الوصول الى نسبة اكتفاء ذاتى حوالى ٧٠% فى ظل معدلات نصيب الفرد الحالية.

٦) ومن الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتى إذا انخفض هذا المعدل إلى ما يعادل ١٣٠ كيلوجرام قمح للفرد سنوياً ، والتوسع فى زراعة الذرة بنوعيها البيضاء والصفراء لتوفير اللازم لإنتاج الخبز وكذلك إنتاج

الأعلاف اللازمة للثروة الحيوانية والداجنة لتصل هذه المساحة إلى نحو ٢.٥ مليون فدان عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم الى ٣.٠ مليون فدان عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٧) التعاقد مع الدول المصدرة للقمح او الذرة او الزيوت فى مواعيد مسبقة للاستفادة من الأسعار المنخفضة وقت حصاد هذه المحاصيل .

٨) إعادة النظر فى سياسة بيع أو تخصيص الأرض الصحراوية سواء لرجال الأعمال أو الجمعيات أو الشركات بحيث يكون هناك حد أعلى للمساحة المخصصة للجمعيات او الشركات ، وتسحب الأرض التى لم يتم زراعتها ويعاد التصرف فيها خلال فترة ٣ سنوات ويجب أن تنص عقود البيع أو التخصيص على شروط مشددة بالإضافة إلى تفعيل هذه التشريعات بكل حزم مع الالتزام بتخصيص نصف المساحة للمحاصيل الحقلية في كل دورة زراعية مناسبة.

٩) إعادة النظر فى سياسة دعم الإنتاج الزراعى على أن يكون لمحاصيل معينة من خلال تطبيق سياسة سعرية مجزية مع الالتزام بها حتى لو انخفضت الأسعار العالمية ، وهى سياسة قريبة الشبه بالزراعة التعاقدية .

١٠) تحديد مساحات لزراعة الأرز تكفى للاستهلاك المحلى بما لاتزيد عن ١.٢٥ مليون فدان وتشديد العقوبة على المخالفات وتنفيذها وتشجيع الزراعات التجميعية ووضع غرامة مالية على كميات المياه المستخدمة لزراعة الأرز في المناطق المخالفة.

١١) التوسع فى زراعة بنجر السكر بالأراضى الجديدة وعدم زيادة مساحات قصب السكر بالوجه القبلى لتوفير المياه اللازمة لاستصلاح الأراضى الجديدة .

١٢) التوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية التى تجود زراعتها بالأراضى الجديدة مثل الزيتون وعباد الشمس والكانولا وإعطاء حوافز للاستثمار فى مجال إقامة العصارات ومصانع تكرير الزيوت الخاصة بهذه المحاصيل .

١٣) تشديد العقوبات على استخدام الأرض المستهدف استصلاحها للزراعة فى غير الغرض المخصص لها وتنفيذ هذه العقوبات بكل حزم .

١٤) زيادة الاستثمارات الحكومية فى قطاع الزراعة بالموازنة العامة للدولة بما يتناسب مع قيمة الناتج المحلى والتى لاتقل عن ١٧% لارتباط الاستثمار الخاص بالاستثمارات الحكومية .

١٥) زيادة إنتاج التقاوى المحسنة والهجن عالية الإنتاجية بحيث تغطى جميع المساحات المنزرعة من المحاصيل الرئيسية (القمح ، الأرز ، الذرة ..الخ) .

<u>فى المدى الطويل:</u>

١- التعاون الزراعى مع السودان ضمن منظومة التعاون مع باقي دول حوض النيل فى مجال انتاج الحبوب خاصة القمح والذرة الشامية والذرة الرفيعة والأرز .

٢- الاهتمام بالتصنيع الزراعى لمحاصيل الخضر والفاكهة مع التوجه لتصديرها لارتفاع قيمتها المضافة ، بالاضافة الى ان عملية التصنيع تحافظ على استقرار السوق المحلى من التقلبات السعرية ، وضرورة تفعيل الزراعة التعاقدية .

٣- استغلال النواتج الثانوية للمحاصيل الزراعية من قش او تبن او حطب فى إنتاج الأعلاف والأسمدة الغير تقليدية والذى يمكن من خلالها تخفيض حدة مشكلة نقص الأعلاف والأسمدة التقليدية والمحافظة على البيئة من التلوث ، وذلك بدعم مثل هذه التقنيات .

٤- الاهتمام بالبحث العلمى فى مجال الزراعة بصفة عامة وفى المجال التكنولوجى الحديث والهندسة الواراثية بصفة خاصة مع دعم إنتاج التقاوي وتحسين السلالات والهجن ذات الإنتاجية العالية وهي برامج تتطلب مدى زمني وتمويل كافي.

٥- اعطاء دور اكبر للتعاونيات الزراعية فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق الإنتاج من خلالها ، بالإضافة الى إقامة أسواق للمنتجين الزراعيين ، واتحادات للمنتجين الزراعيين واقتصار دور الدولة على الإشراف والتسجيل والإشهار والدعم الفني.

٦- العمل على تغيير نظام دعم رغيف الخبز وتوجيهه الى دعم منتج القمح (المزارع ومستهلك الخبز المدعم (المواطن المصرى محدود الدخل) .

٣- السياسة التسويقية – السياسة السعرية .

السياسة التسويقية :

تعرف السياسة التسويقية بأنها مجموعة الاجراءات التي يتم من خلالها التأثير على الأسواق، والعمل علي ضبط الأسواق .

أهداف السياسة العرية :

يقوم الطالب بذكرها فقط كما بالمحاضرات النظرية.

السياسة السعرية :

تعرف السياسة التسعيرية بأنها مجموعة الاجراءات التي يتم من خلالها التأثير على الأسعار، لذا تعد هذه السياسات من أهم ما يمارسه المشروع من قرارات والتي يتحدد بناءاً عليها حجم الإيرادات مما يؤثر على أربحية المشروع .

تلعب السياسة السعرية دورا هاما في مجالات الانتاج الزراعي وكذلك في الاستهلاك والتوزيع في البنيان الاقتصادي القومي في الدول المتقدمة والدول النامية علي السواء .

أهداف السياسة العرية :

١- توجيه الانتاج الزراعي .

٢- توفير الاستقرار السعري محليا .

٣- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخري .

٤- تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات .
٥- زيادة ايرادات الدولة .

٤- دور الدولة في التغلب علي معوقات التوسع الأفقي - دور القطاعات غير الزراعية بمصر في أزمة الغذاء .

دور الدولة فى التغلب على معوقات التوسع الأفقى :

١- التوسع في القيام بعمليات البنية الأساسية والمرافق لتشجيع القطاع الخاص والجمعيات التعاونية للقيام بدورها .
٢- رفع الحد الأقصي للملكية الفردية في الأراضي البور والصحراء .
٣- وضع سياسة متكاملة لتطوير الأراضي التي في حوزة الشركات الزراعية .
٤- تكوين شركات مساهمة لتحديث وتكثيف الانتاج بهذه الأراضي .
٥- التوسع في قاعده المنتفعين من تمليكهم مساحات من الأراضي المستصلحة بالنسبة للخريجين .

دور القطاعات غير الزراعية بمصر فى أزمة الغذاء :

- **دور هام للإعلام لترشيد استهلاك الخبز ، السكر ، الزيوت ، الأرز ولتقديم بدائل للنشا في الوجبات المصرية مثل البطاطس.**
- **دور هام للشرطة فى تنفيذ الأحكام والرقابة لضمان حرية الأسواق ومنع الاحتكار والاستغلال .**
- **إصدار التشريعات اللازمة لتفعيل القوانين وتنفيذها فى مجال المخالفات الزراعية ، والتى من أهمها استغلال الوسطاء ، المضاربة لزيادة الأسعار ، و القوانين المنظمة للتصرف بالبيع أو الانتفاع أو استغلال الاراضى الزراعية الصحراوية لضمان سرعة تحقيق الهدف من توزيعها لزيادة الإنتاج الزراعى.**
- **التشاور المستمر بين وزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة خاصة فى عمليات التصدير والاستيراد للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج.**
- **تنظيم النسل وتحديد الزيادة في عدد السكان.**
- **تنظيم النسل وتحديد الزيادة في عدد السكان التي تمتص أي زيادة في الإنتاجية.**

السؤال الثالث :(٢٠درجة)

" تعتبر الموارد المتاحة لدي بلد ما من أهم العناصر التي تحتاجها البلد للنهوض والتقدم ، وخاصة الموارد الطبيعية مثل المياه ،و تعاني مصر في الوقت الحاضر من وجود فقر مائي "

في ضوء تلك العبارة : (كل نقطة ٤ درجات)

١- وضح مفهوم الساسية المائية.
٢- أذكر الإطار المؤسسي والقوانين المنظمة لإدارة المياه.
٣- فسر استراتيجيات الموارد المائية .
٤- عدد أساليب تحقيق السياسة المائية .
٥- بين كيفية حل تلك المشكلة من وجهة نظرك وخاصة في ظل الظروف الراهنة والمتمثلة في إقامة سد النهضة وتأثير ذلك علي برامج التنمية الزراعية المصرية .

الاجابة

(١) مفهوم السياسة المائية :

هي مجموعة الأهداف العامة المطلوب تحقيقها وتتفق الاهداف القومية وتحظى بموافقة المتخصصين ومتخذى القرار بأجهزة الدولة المختلفة وذلك في ضوء الأهداف الإستراتيجية لوزارة الأشغال والموارد المائية وهو الاستغلال الأمثل للموارد المائية والمتاحة لتحقيق أكبر عائد إجتماعي قومي

(٢) الإطار الموسسي والقوانين المنظمة لإدارة المياه في مصر :-

١- الإطار المؤسسى يشمل كل الجهات التى تسهم في إدارة المياه في مصر سواء من حيث التوزيع أو الإستخدام أو الرقابة مثل:

أ- وزارة الأشغال العامة والموارد المائية

ب- وزارة الزراعة ج- وزارة الصحة

د- وزارة البيئة هـ- وزارة النقل

و- وزارة الصناعة ز- وزارة الداخلية

ح- وزارة الإسكان

(٣) استراتيجيات الموارد المائية :

تتناول ثلاث محاور أساسية هي:-

١- أستراتيجيات الاستخدام الأمثل للموارد المائية وتشمل :

أ-تقليل الفواقد المائية

ب-تعديل التركيب المحصولى

ج- استعادة التكاليف (تسعير المياه)

د- تطوير الرى

هـ- إعادة أستخدام مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالجة

و- إستغلال المياه الجوفية ومياه الأمطار والسيول

٢-إستراتيجية تنمية الموارد المائية (البدائل المقترحة):-

تشمل: أ- تنمية الوعى المائى

ب- تطور نظم إدارة الموارد المتابعة والتقييم المستمر للتنفيذ

٣-إستراتيجية الحفاظ على نوعية المياه:-

– وتكون عن طريق التعاون مع الجهات المختصة بمكافحة التلوث ومنع وصول الملوثات إلي نهر النيل والحفاظ على مياه نظيفة دائماً

(٤) أساليب تحقيق السياسة المائية:–

يكون من خلال المحاور التالية :–

١– تنمية الوعى المائى عن طريق:

أ– التعريف بساسات وإنجازات الوزارة

ب– تحقيق المشاركة الشعبية لمواجهة مشاكل المياه

ج– زيادة الوعى بأساليب ترشيد إستهلاك مياه الرى ومياه الشرب

د– صيانة المجارى المائية

هـ– الحد من التلوث

و– نشر الوعى البيئى

٢– تطوير نظم إدارة المياه عن طريق :

أ– مشاركة المستفيدين في إدارة المياه لتطوير الهيكل الإدارى والتنظيمي للوزارة

ب– رفف كفاءة العاملين ج– التنسيق الوزارى والهيئات والوزارات الاخرى

د– الإلتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات المائية

هـ– إستخدام الأساليب التكنولوجية في إدارة المياه

٣– المتابعة والتقييم المستمر.

المشروعات والبرامج القومية لمياه الرى:–

١– مشروع تنمية شمال سيناء (ترعة السلام)

٢– مشروع تنمية جنوب الوادى (قناة الشيخ زايد)

٣– البرنامج القومي لتطوير الرى

٤– البرنامج القومي للصرف الزراعي

٥– برنامج تنمية المياه الجوفية

(٥) سد النهضة :

إن سد النهضة الأثيوبي قضية يجب التصدي لها بكل الوسائل السياسية والقانونية والفنية حيث أن إنشاء السد قد يكون له أبعاد سياسية خطيرة علي مصر والجانب الأثيوبي يصدر فكرة توليد الكهرباء وأنها تراعي المصالح المصرية وأنها مظلومة . ولكنها تخفي أشياء خطيرة منها ما يلي :

١- تم تغيير إسم السد من سد الحدود ثم سد الألفية والآن سد النهضة ويخشي أن تضيف كلمة متعددة الأغراض حيث يتم التوسع فيه لأغراض الزراعة المروية . وهنا الكارثة الكبيرة علي مصر والسودان .

٢- قد تطالبنا أثيوبيا بمبادلة المياه بالبترول بحجة أن كلاهما مورد طبيعي .

٣- قد تتعاون أثيوبيا مع اسرائيل في الضغط علي مصر بسلاح المياه (بيع مياه النيل الي اسرائيل عبر مصر) .

٤- سوف يحقق مشروع سد النهضة القضاء تدريجيا علي هدف إنشاء السد العالي وهو التخزين طويل المدي مما يعرض مصر الي مخاطر الجفاف .

٥- إن إنشاء سد النهضة يحقق في مشروع واحد إجمالي الطاقة المخططة في مشروعات السدود التي اقترحتها الدراسة الأمريكية عام ١٩٦٤م .

٦- والمشكلة تكمن أيضا في أنه لا يعتمد علي دراسات جدوي تفصيلية موثوق بها .

الآثار السلبية لبناء السد :

١- لم يدرس المشروع الآثار السلبية المحتملة عن تراجع الزراعة المروية والغابات النهرية .

٢- سوف يحدث فقد في المادة العضوية المعلقة .

٣- سوف يحدث مخاطر وتآكل لمجري النهر وضفتيه .

٤- أهم الآثار السلبية علي مصر سيكون بإنخفاض الطاقة الكهربائية المولدة من السد العالي بسبب انخفاض مستويات المياه في بحيرة ناصر .

٥- خلال احتجاز سد النهضة للمياه سوف يؤدي ذلك الي عجز في مياه الري خلال سنوات الجفاف .

٦- سوف يحقق مشروع سد النهضة القضاء تدريجيا علي هدف إنشاء السد العالي وهو التخزين طويل المدي مما يعرض مصر الي مخاطر الجفاف .

٧- تصميم السد به مشاكل إنشائية وجيولوجية كبيرة .

مع أطيب التمنيات بالتوفيق

أستاذ المادة : أ.د / السيد حسن محمد جادو

جامعة بنها – كلية الزراعة قسم : الاقتصاد الزراعي الفرقة : تخلفات ثالثة اقتصاد

إمتحان الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ م

المادة: سياسة زراعية الزمن : ساعتان درجة الامتحان : ٦٠ درجة

السؤال الأولـ :(٢٠درجة)

(أ) علل ما يأتي : (١٠ درجات)

١- يجب تدخل الدولة في تنظيم السوق الزراعية .

٢- التركيب التنافسي لصناعة الزراعة .

٣- التخصص النطاقي أكثر انتشارا في الزراعة من التخصص العمالي .

٤- السياسة الزراعية لها طابع خاص .

(ب) أشرح أهم المكونات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي في مصر . وما هي آليات برنامج الإصلاح الزراعي (١٠ درجات)

السؤال الثاني :(٢٠درجة)

قارن بين كلا مما يأتي : (كل نقطة ٥درجات)

١- أهداف السياسة الاقتصادية - أهداف السياسة الزراعية .

٢- السياسات الزراعية في المدي القصير - السياسات الزراعية في المدي الطويل.

٣- السياسة التسويقية – السياسة السعرية .

٤- دور الدولة في التغلب علي معوقات التوسع الأفقي - دور القطاعات غير الزراعية بمصر في أزمة الغذاء .

السؤال الثالث :(٢٠درجة)

" تعتبر الموارد المتاحة لدي بلد ما من أهم العناصر التي تحتاجها البلد للنهوض والتقدم ، وخاصة الموارد الطبيعية مثل المياه ،و تعاني مصر في الوقت الحاضر من وجود فقر مائي "

في ضوء تلك العبارة : (كل نقطة ٤ درجات)

١- وضح مفهوم الساسية المائية.

٢- أذكر الإطار المؤسسي والقوانين المنظمة لإدارة المياه.

٣- فسر استراتيجيات الموارد المائية .

٤- عدد أساليب تحقيق السياسة المائية .

٥- بين كيفية حل تلك المشكلة من وجهة نظرك وخاصة في ظل الظروف الراهنة والمتمثلة في إقامة سد النهضة وتأثير ذلك علي برامج التنمية الزراعية المصرية .

مع أطيب التمنيات بالتوفيق

أ . د / السيد حسن جادو